ثم لا غير فالدليل الدال على حصر الحق لغيره يدل على حصر المعبودية ايضا لكن بضميمة مقدمة قال
البيضاوي في تفسير سورة الرعد في تفسير قوله تعالى ام جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه
فتشابه الخلق عليهم والمعنى انهم ما اتخذوا لله شركاء خالقين مثله حتى تشابه عليهم
الخلق فيقولوا هؤلاء خلقوا كما خلق الله فاستحقوا العبادة كما استحقها ولكنهم اتخذوا شركاء
عاجزين لا يقدرون على ما يقدر عليه الخلق ثم قال رحمه الله بعده بلا واسطة في تفسير
قوله تعالى قل الله خالق كل شيء لا خالق غيره فيشاركه في العبادة جعل الخلق موجب العبادة
ولازم استحقاقها ثم نفاه عمن سواه ليدل على قوله وهو الواحد اي المتوحد بالالوهية
القهار الغالب على كل شيء انتهى فاقبل من عدم ملائمة جعل الآية المذكورة اي لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا دليلا لحصر المعبودية نخل بالمحل عاية اشهار حصر الخالقية
اولا ثم حصر المعبودية بل يمكن الاثبات ابتداء انهم فان بعد والدوساو وكثرة المطاوعين
في ملك بحرائي الفاو وفي انطواء مقدمة كدعوى من هو خالق فهو مستحق ان يكون معبودا
لا غير لا يضر فانه مما شاع كما في اثبات حصر الحقا لغيره مقدمات والزيادة لمقدمة واحدة
لا يخرج الدليل عن الملائمة ولو بالاضافة قوله وامثال هذه الكلمات اه وقد بعض المفصل
في الفعل في الزيادة الصفات ولزوم تعدد القدماء قوله وجاء في انجيل اه الحقاني
انهم للانجيل عند النصارى اربع نسخ مختلفة السهو واكثرها اعتبارا انجيل يوحنا ومعنى
يوحنا يحيى وهو غير يحيى النبي عليه السلام وهو كان من الحواريين والفصاح كالسورة للا
نجيل كالسورة للتورية وبهذا اللفظ الانجيل بالعربية وانا اطلب لكم الى ابي حتى يمنحكم ويعطيكم
فارقليطا ليكون معكم الى الابد فا والفارقليط هو روح الحق والتعين ولعل فارقليط معناه
احمد لانه فسره بانه روح الحق والتعين وهذا ازيد من كل حمد حمده الانسان وهو معنى احمد
كما قال الله تعالى ومبشرا برسول ياتي من بعدي اسمه احمد انتهى فانظر في الاستدلال بتفيد
زيادة الحامدية كما هو معنى احمد ام بتعدد زيادة المحمودية فانهما باست احمد وما رسالت
روح الحق والتعين ولا ح من ياامل قال في الملل والنحل بعد سياق تلك الشبهات مسطورة في
شرح الاناجيل الاربعة انجيل لوقا ومارقوس ويوحنا ومتي وكانا مكتوبا في حاشية
شراح الاناجيل الاربعة لوقا مارقوس يوحنا متى هم من الحواريين ولعل كلا منهم
شرح الانجيل الذي كان بيده ونسبه اليه بل الانجيل ان يكون سبب شرحهم لكن الانجيل
الانجيل
م الانجيل انهم قال

قال الشارح وان حصر تنزيل اه هذا كالدليل بل والدليل على ان المراد من الظهور غير الحلول
فالمجاز في الحلول لانه في الظهور بان يراد من الظهور الحلول كما قال وهذا قرينة اه قوله
والا يلزم اتصافه اه فيكون صفاته صفات كمال تتم بمقدمتين احديهما انه لا يتصف
بما فيه نقص وثانيهما انه لا يوجد صفة لا يكون كمالا ولا نقصانا في حقه تعالى هذا ما ذكره
الشارح وحاصل المعترض انه لا يتصف بما ليس بكمال فما هو متصف به فهو كمال قوله
وقد قررنا فيما سبق اه ولا باس ان نورد ههنا ما لم يذكر هناك وهو ان عدم النقص
من جهة عدم الصفة اللاحقة حين وجود الصفة السابقة انما هو من جهة وجود السابقة ليس
الا ولا دخل لعدم اجتماعها مع اللاحقة في جبر نقصان عدم اللاحقة وهذا طرح جواز ان
يكون صفة السابقة قديمة جابرة لنقصان عدم اللاحقة الحادثة وظاهر ان وجود جامع
اللاحقة لا يضر بسبب النقص كيف ويلزم منه ان يكون عدم كمال كما لا فعد هذا التحرير
لا يلزم التسلسل ولا يبطل ما ذكره الشارح انه نعم اذا كانت السابقة من نوع اللاحقة
يلزم اجتماع المثلين في صورة الاجتماع فيبطل بدليل الشارح الى الا اجتماع المثلين ان تم و
لكنه يجوز ان لا يكون نوعهما واحدا فلا يلزم اجتماع المثلين والتحقيق جواز ان يكون الصفة
السابقة القديمة زائلة والحادثة الجديدة ابدية فلو لم حادثة قديمة امتنع عدمه ابطل
هذا الاحتمال انهم ههنا لا بابطال التسلسل وكذا اذا لم يكن الجديدة ابدية فان اللازم منه
هو التسلسل في الامور المتعاقبة يعني لا تنقطع ويجوز ان يزول الجديدة ولا يوجد
بدلها صفة جديدة لكفاية القديمة في جبر نقصان عدمها كما كانت كافية قبل حدوث الجديدة فا
لاحتمالات الباقية الصحيحة بلا اجلاء فقط ثلثة احديها ان يكون صفة قديمة جابرة لنقصان
عدم الحادثة مخالفة بالنوع للحادثة فيكون الحادثة بعد وجودها ابدية ويكون نوعهما ايضا
حادثا وثانيها ان يكون الحادثة زائلة وتعاقبها حادثة اخرى مخالفة بالنوع للزائلة
او موافقة ويكون التسلسل يعني لا تنقطع وثالثها ان لا تعاقب الزائلة صفة حادثة
ويكون جابر لنقصانها هو الصفة القديمة المفروضة كما كانت جابرة له قبل حدوث الجديدة
قوله لانه لو كان خالقه زيد الموجود اليوم لم يكن متخلفا اسمى فاذا خلق زيد اليوم
وجدت واذا انعدم غدا انعدمت وههنا كلام قد مر وسيجيء التصريح في الاصل قوله ولانه
لا يكفي بيانه اي لا يدل على الوقوع تامل قوله بل انما يصح ان يكون اه انما يستلزم دعوى

قبل م

Copyright © King Saud University